«التجارة» تشكل لجنة تتولى تنفيذ التصنيف الدولي للأنشطة التجارية

وزارة التجارة

شكلت وزارة التجارة والصناعة لجنة تطبيق تنفيذ التصنيف الدولي للأنشطة التجارية، والتي ستكون معنية بمراجعة التصنيف الدولي للأنشطة التجارية، ووضع آليات تطبيقها عن طريق الربط الإلكتروني بين الجهات ذات العلاقة والمعنية بتنفيذها.

وأفادت «التجارة» في بيان صحافي اليوم الخميس، أنها أصدرت قرار 276 لسنة 2019 في تشكيل اللجنة برئاسة الوكيل المساعد للدعم الفني والتخطيط بالوزارة، وضمت في عضويتها ممثلين عن جهات حكومية من المتخصصين في الحاسب الآلي ونظم المعلومات، بحيث لا يقل ممثل كل جهة عن درجة مدير أو ما يعادلها.

وبينت الوزارة أن عضوية اللجنة تتألف من ممثلين عن الهيئة العامة للصناعة، وبلدية الكويت، والإدارة العامة للإطفاء، والهيئة العامة للقوى العاملة، والإدارة العامة المركزية للإحصاء.

وأضافت «التجارة» أنه من المقرر أن تتولى اللجنة القيام بمراجعة التصنيف الدولي للأنشطة التجارية بناء على ما انتهت إليه لجنة الأنشطة التجارية، ووضع آليات تطبيقها عن طريق الربط الإلكتروني بين الجهات ذات العلاقة والمعنية بتنفيذها، وتزويد الجهات صاحبة الاختصاص في الرقابة على الأنشطة التجارية التي يتم إقرارها ببيانات الربط الإلكتروني لاستكمالها واعتماد تلك الأنشطة لديها.

وأشارت الوزارة إلى أنه سيتم تطبيق التصنيف الدولي للأنشطة التجارية خلال مدة لا تتجاوز 3 أشهر من تاريخ تنفيذ القرار، على أن تباشر اللجنة المهام المنوطة بها خلال المدة الزمنية المحددة لكل مهمة وفقاً للبرنامج المبين تفصيلاً بالجدول المرفق بالقرار.

تابعة لـ «منازل» الكويتية توقع عقداً بـ7.5 ملايين دولار في مصر

صورة من داخل مشروع لبيان، أحد مشاريع «منازل» في مصر

أعلنت شركة منازل القابضة الكويتية عن توقيع شركتها التابعة «منازل للتطوير العقاري - مصر»، عقد مشاركة تنمية وتطوير واستثمار في مصر بقيمة 125 ألف جنيه بما يعادل 2.284 مليون دينار (7.53 مليون دولار).

وقالت «منازل» المدرجة في بورصة الكويت، في بيان لها أمس الخميس، إن العقد تم توقيعه مع إحدى الشركات المتخصصة في التطوير العقاري في مصر (شركة لاند مارك للتنمية العقارية).

وأضافت أنه بمقتضى العقد الموقع بين الطرفين، ستتم المشاركة بنسبة 50 بالمائة في تنمية وتطوير قطعة أرض في الساحل الشمال بجمهورية مصر العربية بمساحة 264.33 ألف متر مربع.

وأوضحت «منازل» أن العقد ليس له أثر على البيانات المالية للشركة.

الجدير بالذكر ارتفاع خسائر «منازل» في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 160 بالمائة إلى 259.4 ألف دينار؛ مقابل خسائر بنحو 99.9 ألف دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي.

وأنهى سهم «منازل» جلسة اليوم في البورصة متراجعا 6.34 بالمائة عند سعر 26.6 فلسا، وذلك بتداول 261.31 ألف سهم بقيمة 7.07 ألف دينار.

تنظمه «لوياك» بالتعاون مع جامعة «بابسون» للعام الثالث على التوالي

تدشين برنامج «كن» لريادة الأعمال الاجتماعية برعاية بلاتينية من البنك الوطني

صورة جماعية

انطلق برنامج «كن» لريادة الأعمال الاجتماعية برعاية بلاتينية لبنك الكويت الوطني وذلك في إطار الشراكة الاستراتيجية للبنك مع مؤسسة لوياك التطوعية. وتنظم لوياك هذا البرنامج للعام الثالث على التوالي بالتعاون مع جامعة «بابسون» بهدف دعم الطلاب من خلال تحفيزهم على القيادة والابتكار بمشاريع تخدم تقدم المجتمع.

ويشهد البرنامج مشاركة واسعة من الطالبات والطلبة أعمارهم بين 12 و16 عاماً. ويتخلله جلسات تدريب ونقاشات ومحاضرات ورحلات ميدانية وورش عمل مختلفة تهدف إلى نشأة وتعزيز برامج اجتماعية رائدة في الكويت. ويشارك قياديين من بنك الكويت الوطني في هذا البرنامج إلى جانب خبراء وريادين وممثلين عن كبرى الشركات والمؤسسات المحلية والاقليمية بهدف تقديم التدريب والخبرة والمشورة اللازمة للمشاريع المتنافسة.

وقال رئيس قريق العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني طلال التركي «إن هذه الرعاية تأتي في إطار شراكة البنك الوطني الاستراتيجية مع لوياك وحرصه على توفير الدعم للشباب وإتاحة الفرصة امامه للثقة بافكاره وبلورتها إلى مشاريع مفيدة للمجتمع. وتتمثل مشاركة بنك الكويت الوطني في هذا البرنامج من خلال تقديم رعايته للبرنامج وكمشاركة في اللجنة التحكيمية والتوجيهية للمتدربين. حيث يقدم المشورة والتدريب للمشاركين إلى جانب دوره في اختيار المشاريع والمبادرات الفائزة.

وأضاف التركي أن هذا البرنامج يلتقي مع توجه البنك الهادف إلى دعم الشباب، وفتح المجال أمامهم لير تقوا بمعرفتهم ويوسعوا آفاق مداركهم. وذلك من خلال دعم مشاريعهم الهادفة إلى خدمة وتطوير مجتمعاتهم وإيجاد الحلول لعديد البرامج البيئية والصحية والتعليمية وغيرها من الشؤون المجتمعية وتقديم البرامج التدريبية التي يوفرها بنك الكويت الوطني التي تستثمر بالكفاءات وتمنحهم الفرص التي يستحقونها للانطلاق نحو آفاق أوسع.

ويستمر البرنامج لغاية 7 أغسطس 2019، حيث يستفيد الطلبة من دورات تدريبية على أيدي مشرفين ومدربين محترفين من ذوي خبرة في برامج الريادة المجتمعية، كما سيشاركون في عدد من الحلقات النقاشية مع المختصين، والزيارات ميدانية، والنشاطات التفاعلية التي تحاكي عقول الشباب وتطلق العنان لإبداعهم. وسيختتم البرنامج بمسابقة لتقييم مشاريع الطلبة، وعرضها على لجنة التحكيم لاختيار أفضل ثلاثة مشاريع ضمن معايير الجودة والتميز والابتكار.

44 تريليون دولار أصولاً تمتلكها دول الخليج

قال تقرير اقتصادي حديث صادر عن شركة أوليفر وايمان، إن دول الخليج تمتلك أصول سائلة وشبه سائلة بقيمة 43.7 تريليون دولار.

وأوضح التقرير الذي اطلع عليه «مباشر»، اليوم الخميس، أن الأصول توزعت بواقع 3.3 تريليون دولار تتركز في صناديق الثروة السيادية، ونحو 40.4 تريليون دولار في شكل احتياطات مؤكدة من النفط والغاز.

وبحسب التقرير الذي يحمل عنوان «اقتصادات الخليج العربي - ثروة من الأصول والفرص وعمليات التحول الاقتصادي»؛ فإن نصيب الفرد الخليجي من هذه الأصول يُقدر بنحو 841 مليون دولار.

وأشار التقرير إلى أن الإيرادات الحكومية في الخليج تعتمد بشكل كبير على مبيعات النفط والغاز؛ وهو أمر مستمر حتى الآن.

وبين أن المبادرات الاقتصادية المدروسة، مثل تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الإمارات والسعودية والبحرين مؤخراً، دعمت جهود تنويع مصادر الاقتصاد.

ونوه بأن الفوائض الهائلة التي تحققت في الحسابات الجارية لدول الخليج، مع انخفاض مستويات الديون، تُعد من الأساسيات الاقتصادية الخليجية التي جعلتها من بين أقوى اقتصادات العالم.

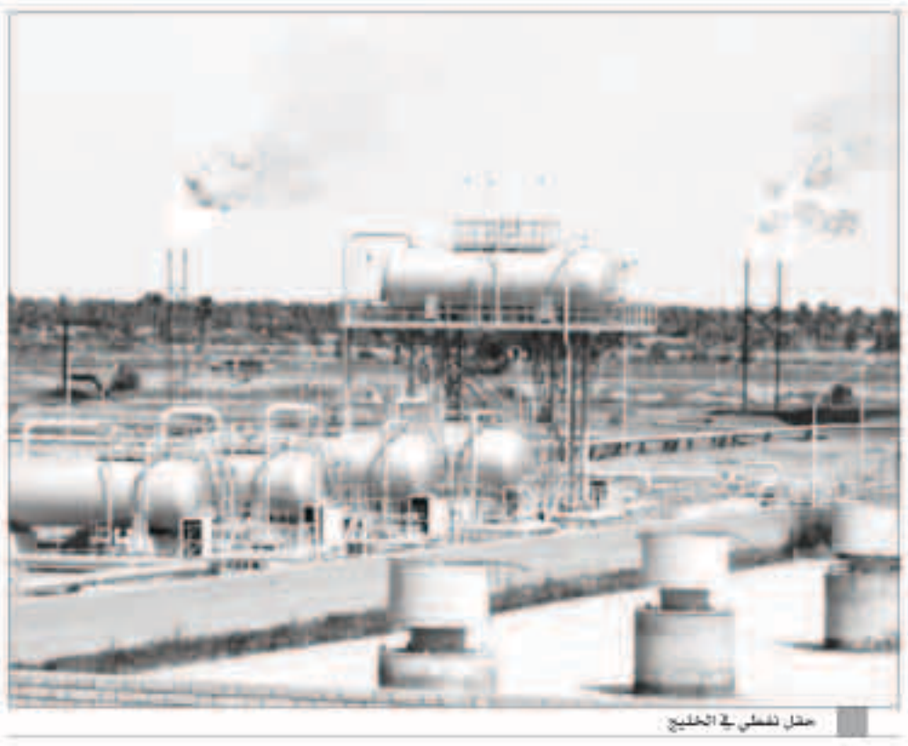
حقل نفطي في الخليج

وأوضح التقرير أن معظم دول الخليج شرعت في تنفيذ برامج طموحة للتحول والتنويع لخفض مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون.

وأضاف أن الإمارات تُعد دولة رائدة في المنطقة في مجال التغيير والتحول والبرامج الطموحة، مع تمتعها باقتصاد متنوع حيث يمثل النفط والغاز 30 بالمائة فقط من إجمالي الناتج المحلي للبلاد.

كما أشار التقرير إلى السعودية وما تتمتع به من ريادة في المنطقة حيث يُشكل اقتصادها ما يقرب من نصف إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي، موضحاً بأن المملكة تسعى هي الأخرى للتحول اقتصادياً وعدم التركيز على النفط بالكلية.

ويرى التقرير أن التعداد السكاني المتزايد والحاجات الاقتصادية المتعددة تعد من العوامل القوية الدافعة لدول المنطقة باستبدال الاعتماد الكلي على القطاع النفطي وتوجيه استثمارات رأسمالية أكبر نحو قطاعات أكثر تنوعاً لإشباع تلك الحاجات

رغم تمديد الاتفاق.. السوق يترقب خلافات أوبك والتقارب الروسي

قررت منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» وحلفاؤها تمديد اتفاقية خفض إنتاج النفط لمدة 9 أشهر إضافية.

وبعد أسابيع من المشاورات والخلافات الداخلية والضغوط العالمية والضجيج الإعلامي، أكدت أوبك وروسيا أن سوق النفط العالمي لا يزال بحاجة للدعم.

وكرر مسؤولو أوبك تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الطاقة السعودي خالد الفالح، بحسب تحليل نشره موقع «أويل برايس».

وكان بوتين صرح يوم السبت بأنه اتفق مع السعودية على تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط الحالي والبالغ 1.2 مليون برميل يوميا أو 1.2 بالمائة من الطلب العالمي حتى ديسمبر/كانون الأول 2019 أو مارس 2020.

وتسببت المخاوف من وقوع حرب تجارية محتملة بين الولايات المتحدة والصين في تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.

كما أن الزيادة المستمرة في إنتاج الخام الصخري الأمريكي وضعت أسعار النفط تحت الضغط وخاصة بعد تراكم المخزونات بشكل غير متوقع في وقت سابق من هذا العام.

ولم تتمكن عوامل مثل عدم الاستقرار الجيوسياسي في الخليج والمواجهة العسكرية التي تلوح في الأفق بالشرق الأوسط والعقوبات على إيران وفنزويلا وحتى روسيا، في تهدئة دوامة الأسعار السالبة.

وكانت المشاعر هي التي تتحكم في أسعار النفط وليس الحقائق.

ومع ذلك، فإن أسعار النفط قد يبدو الآن أنه سيكون أمامها بعض المساحة للارتفاع مع اتفاق الولايات المتحدة والصين على إعادة التفاوض بشأن الاتفاق التجاري كما لا يزال يبدو أن الطلب ينمو إضافة لإظهار أحجام المخزونات الأمريكية إشارات على التراجع.

واستعاد المتفائلون بشأن النفط بعض الأمل لكن المحللين الماليين مازالوا يحذرون من تصحيح سلبي محتمل للسعر اعتماداً على الوضع الصيني الأمريكي الذي لم يتم حله بعد.

ومن الغريب بما فيه الكفاية أن المحللين أنفسهم لا يضعون تداعيات سلبية محتملة من الوضع المستمر في مضيق هرمز والصراع الذي يلوح في الأفق في ليبيا، والاقتصاد العالمي الذي لا يزال قوي نسبياً.

وفي الوقت نفسه، فإن التفاؤل داخل أوبك نفسها آخذ في التراجع، مع حدوث خلافات بالمنظمة أثناء الاستعدادات لاجتماع هذا الأسبوع في فيينا.

وتبدي كل من إيران وفنزويلا معارضة على نحو متزايد، حيث يزعمان أن بقية الدول الأعضاء في أوبك تستغل العقوبات الأمريكية.

وفي الأسابيع الماضية، قامت السعودية وكذلك الإمارات بتوقيع اتفاقيات رئيسية مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية لتأمين الطلب النفطي في المستقبل في تلك الدول.

ومن شأن العقوبات ضد إيران، حتى لو لم تؤدي لوصول الصادرات إلى صفر كما يحب أن يزعم الرئيس الأمريكي ترامب، أن تكون بمثابة نعمة بالنسبة لمنتجي أوبك الآخرين، ليقوموا بسد فجوات للعروض التي خلفتها طهران في آسيا وأوروبا.

كما استغلت روسيا، وهي المؤيد الجيوسياسي الأول لإيران، المأزق الإيراني لصالحها، وهو ما أثار الغضب في طهران وكاراكاس.

ويظهر الواقع أن العديد من أعضاء أوبك انتهزوا الفرصة لتوسيع حصتهم السوقية، ما يعني أن إيران ستعاني في محاولة استعادة مركزها.

وفي نفس الوقت، فإن فنزويلا تواجه نفس التطورات ما يترك الدولة المنتجة للنفط الثقيل بدون فرصة لاستعادة نالقها السابق لفترة طويلة للغاية.

وفي الوقت الحالي، لا تملك إيران الكثير من الأدوات لمواجهة تراجع حصتها السوقية لصالح المنتجين في أوبك+، فمع الحظر جراء العقوبات الأمريكية لا توجد خيارات اقتصادية متاحة أمام النظام الإيراني.

ومع ذلك، لقد كانت طهران قادرة على توجيه ضربة كبرى في الساعات الأخيرة.

وبدون أن تغادر منظمة أوبك، فإن إيران قد تحدث بشكل علني الرغبة المتزايدة داخل أوبك وروسيا لإضفاء طابع رسمي على التعاون الحالي بين أوبك وحلفائها.

وفي تعليق مفاجئ للصحافة، قال وزير النفط الإيراني بيجن زنكنه إنه سيلجأ إلى حق الفيتو ضد ميثاق أوبك لإضفاء الطابع الرسمي على تعاونها في سوق النفط مع روسيا و9 شركاء آخرين من الدول غير الأعضاء بالمنظمة.

وهذا التوجه قد يعني إحباط رغبات السعودية والإمارات بشأن دمج روسيا رسمياً في المنظمة بالإضافة إلى سعي موسكو لإضفاء طابع رسمي على الاتفاق مع أوبك.

وإذا تم إضفاء الطابع الرسمي على التعاون السعودي الروسي مع إدراجه تحت مظلة أوبك، فإن طهران تتخوف من طردها من مراكز القوة.

ومن الناحية الرسمية، ترغب إيران في الحيلولة دون إضفاء الطابع الرسمي على أوبك وحلفائها بسبب الدعم السعودي الإماراتي للعقوبات الأمريكية ضد إيران لكن الواقع يظهر أن طهران تريد أن تكون مركز قوة عند إبرام صفقات بين أوبك وروسيا.

ومع إضفاء الطابع الرسمي على وضع أوبك وحلفائها، فإن ثلاثية الرياض وموسكو وأبو ظبي ستصبح مركزاً لصنع القرار دون تدخل الآخرين.

وبالنظر إلى الاجتماع الأخير، فإنه تم التوصل إلى اتفاق لخفض إنتاج النفط، وهو ما قد يكون له مردود إيجابي على المدى القصير.

ومع ذلك، فإن الصراع داخل أوبك بالإضافة إلى الأزمة الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى يمكن أن يضر الاستقرار الحالي في السوق.

ولا يوجد سبب في الوقت الحالي يشير إلى إمكانية تراجع المتشائمين حيال النفط، مع حقيقة أن المعروض العالمي من الخام في خطر أكثر مما يعترف به المحللون الماليون.

دولار هونج كونج يرتفع لأعلى مستوى في عامين

ارتفع دولار هونج كونج لأعلى مستوى في عامين خلال تعاملات اليوم الخميس حيث تسبب تشديد السيولة في تصاعد تكاليف الاقتراض.

وبحلول الساعة 8:20 صباحاً بتوقيت جرينتش ارتفع دولار هونج كونج أمام الدولار الأمريكي بنحو 0.2 بالمائة إلى 7.7854 دولار هونج كونج، وهو أعلى مستوى منذ مايو 2017.

أما العائد على سندات الخزانة في المدينة الآسيوية لآجل شهر واحد فزاد بمقدار 29 نقطة عند 2.99 بالمائة وهو أعلى مستوى في أكثر من 10 سنوات.

وقالت فرانيسي شينج رئيس الاقتصاد الكلي في «ويست بانكنج كروب» في تصريحات لوكالة «بلومبرج» إن التحركات التي تشهدها العملة تأتي مع تشديد السيولة.

ومنذ شهر وتشهد المدينة الآسيوية تظاهر آلاف المواطنين اعتراضاً على مشروع القانون الذي يسمح بتسليم المجرمين للصين.

وفي الأسبوع الجاري حطم المتظاهرون زجاج مقر الحكومة في محاولة اقتحام المبنى المعروف بمجلس السلطة التشريعية، وذلك على هامش الاحتفال بمرور 22 عام على إنهاء السيادة البريطانية على هونج كونج.

وعلى صعيد مؤشر بورصة «هونج كونج» والمعروف بـ«هنج سينج» فانهى جلسة اليوم على انخفاض بنحو 0.2 بالمائة إلى 28795.8 نقطة